Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الحذف والإضمار عند ابن جني دراسة تركيبية أسلوبية

م.م. زينب عادل محمود

م.م. دعاء عبد الحسن موسى

جامعة بابل / كلية العلوم الاسلامية / بابل / العراق

Ellipsis and Implication in Ibn Jinni's Work: A Stylistic and Syntactic Study

M.M. Zainab Adel Mahmoud M.M. Duaa Abdel Hassan
University of Babylon | College of Islamic Sciences | Babylon | Iraq
qur570.zainab.adil@uobabylon.edu.iq
qur201.duaa.abduihassan@uobabylon.edu.iq

الملخص:

يُعدّ الحذف من أهم صور الإيجاز التي تزيد من بلاغة اللغة العربية وجاذبيتها. فالقدرة على التعبير عن المعاني الكبيرة بأقل عدد من الكلمات، مع الحفاظ على وضوح المعنى، هي سمة للفصاحة،يلجأ العرب فيها إلى الحذف للتخفيف في الكلام، خاصة مع كثرة جريانه؛ كما أن قدرة اللغة على إيصال المعنى رغم الحذف تُعد دليلاً على قوتها وثقتها في قدرة المتلقي على فهم المقصد دون الحاجة للفظ الصريح على الرغم من تقارب المفهومين، يميز بعض النحويين بين الحذف والإضمار، حيث أن شرط المضمر هو بقاء أثر المقدَّر في اللفظ، بينما الحذف قد يكون أعم ويؤدي إلى طرح كامل للجزء المحذوف. ومع ذلك، يميل ابن جني إلى ربط المفهومين، خاصة في حالات الإيجاز التي تعتمد على السياق اللغوي.

الكلمات المفتاحية :الحذف، الإضمار، ابن جني، التركيب،الأسلوبية

Ellipsis is one of the most important forms of conciseness that enhances the eloquence and appeal of the Arabic language. The ability to express profound meanings with the fewest possible words, while maintaining clarity, is a hallmark of eloquence. Arabs resort to ellipsis to shorten their speech, especially given its frequent use. Furthermore, the language's ability to convey meaning despite ellipsis is a testament to its strength and its confidence in the recipient's capacity to understand the intended meaning without the need for explicit wording. Although the two concepts are similar, some grammarians distinguish between ellipsis and implication. Implication requires that the implied element remains in the expression, while ellipsis can be broader, leading to the complete omission of the deleted part. However, Ibn Jinni tends to link the two concepts, particularly in cases of conciseness that depend on the linguistic context Keywords: ellipsis, implication, Ibn Jinni, syntax, stylistics.

المقدمة:

يعدُّ الحذف من أبرز الأساليب البلاغيَّة التي تُحقق للتركيب وظائفه الدقيقة، وللحذف في تراكيب اللغة وظائف دلاليَّة وتداولية هامة لولاه لما حققها التركيب، ومن شروطه أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وللحذف في النص القرآني دلالة خاصة تُمكن القارئ من التأويل السليم لأي القرآن الكريم، وكتاب معاني القرآن، للفرّاء كان ولايزال بمثابة المصباح المنير للدراسات الحديثة، لأنه اعتمد المنهج اللغوي في تحليله ليحقق بذلك نسقيّة التركيب في تفسيره، ولفهم حقيقة الحذف، يجب دراسته من الناحية المعجمية.

لغة :

عرَّفه الخليل:(الحذف قصف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاه. (الخليل، صفحة ٢٩٧)أما الرازي :الحذف الشيء إسقاطه و (حذفه) بالعصا رمله بها و (حذف) رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منه قطعة (الرازي، ١٩٩٩م، صفحة ١٢٧)وهو عند (ابن منظور) في لسان العرب: حذف الكلمة من الجملة وحذف الخطيب الكلام : هذبه وصفاه. (مصطفى، ١٩٧٢، صفحة ١٦٢) وقد كان لعلماء العربيَّة دور كبير في رسم صورة واضحة عن الحذف، وأوَّل من تطرق إليه هم النحاة وعلى رأسهم سيبويه ١٨٠ هـ) فقد أشار إليه في كتابه تحت باب أسماه " باب ما يكون

في اللفظ من الأغراض وايضا قولهُ: هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وانْ كان أصلهُ في الكلام غير ذلك (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٤١).إذ يرى أنَّه لا يجوز الحذف إلا إذا دلت على المحذوف قرينة في السياق وإلا كان الكلام هراء لا تحصل منه فائدة (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٧٣١) ، فالحذف عنده عارض والأصل أن لا يحذف، وعند الزركشي(إسقاط جزء من الكلام أو كله بدليل) (الزركشي، ١٩٩٠، صفحة ١٠٢٢)وهو كذلك عند المحدثين : إسقاط جزء من الكلام لدليل والمحذوف يفهم بالقرينة اللفظية أو العقلية أو من السياق (باطاهر، ٢٠٠٨، صفحة ١٢١)، اما الجرجاني حيث قال: الحديث عن الحذف قال: (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الامر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما يكون بيانا إذا لم تبين) (الجرجاني، ١٣٢١، صفحة ١٤٦١)، أكد الجرجاني أهمية الحذف في ضوء ما تقدم ؛ لأنه يكسب اللغة متانة الكلام والقوة، أما ابن جني: (وليس شيء من ذلك (يقصد الحذف) إلا عن دليل عليه , إلا إن كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب عن معرفته) (جني، ١٩١٣، صفحة ٦٢١)، وهو لديه يحصل في الجملة والمفرد والحرف والحركة بدليل يدل عليه)وَهُوَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ تكثيف التَرْكِيْبِ العَرَبِيّ، وَإِيْجَازِهِ والتَّخفيف مِنْ ثِقَلِهِ، وَمِنْ ثَمَّ التَخفيف من عِبءِ الحَدِيْثِ، وفِيْ الا يْجَازِ تَكْمُنُ البَلاغَةُ، وَيَسْمُو الكَلاَمُ حَتى يَصِلَ إِلَى قُوَّةِ السِّاحر فِيْ التَّأْثِيرِ –وَتَكُوْنَ الجُمْلَةُ مَعَ الحَذْف أَشَدَّ وَقْعاً فِيْ النَفْسِ (الزملكاني، ١٣٩٤، صفحة ٣٦١)، وَرُبَّ صَمتْ أَفْصَح مِنَ الكَلامِ وَرَمْزٍ آلَمُ مِنْ لَدْغِ الحُسَامِ (الزملكاني، ١٣٩٤، صفحة ٣٧٢)،وَقَدْ حَذَفَت العَرَبُ الجُمْلَةَ والمُفْرَدَ وَالحَرْف وَالحَرَكَةَ وَلَيْسَ شيء مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ عَنْ دَلِيْلٍ عَلَيْهِ، وَإِلاَّ كَانَ فِيْهِ ضَرْبٌ مِنَ تَكْلِيف عِلْمِ الغيْبِ فِيْ مَعْرِفَتِهِ (جني، ١٩١٣، صفحة ١٤٠١)، وذلك لدلالة فحوى الكلام على المحذوف،و لا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه (الاثير، ١٨٧٥، صفحة ٣١٢١)، وَقَدْ حَذَفَت العَرَبُ الجُمْلَةَ والمُفْرَدَ وَالحَرْف وَالحَرَكَةَ وَلَيْسَ شيء مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ عَنْ دَلِيْلٍ عَلَيْهِ، وَإِلاَّ كَانَ فِيْهِ ضَرْبٌ مِنَ تَكْلِيف عِلْمِ الغيْبِ فِيْ مَعْرِفَتِهِ.علمنا أن النحاة واللغويين أجمعوا على أن الأصل في كلام العرب الذكر، ولا يصح حذف شيء منه إلا بدليل، سواء أكان هذا الدليل صناعياً تقتضيه الصناعة النحوية، أم غير صناعي (معنوي) يقتضيه معنى الكلام، وبدلالة قرينة مقالية، أو حالية على المحذوف أدركنا أن الحذف طارئ يعرض في الكلام خلافاً للأصل، وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير (الزركشي، ١٩٩٠، صفحة ٧٣١)، وفي ذلك يقول "سيبويه (ت١٨٠هـ) : ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً)) (الكتاب، ١٩٨٨، صفحة ٢٤١)ويؤكد أغلب البلاغيين والنحاة أن بلاغة الكلام ودلالاته على المعاني الثواني إنما تكمن في الحذف والايجاز، وبناء على ذلك فأنهما– عندهم– أبلغ من الذكر وأصالة الاسلوب ودقته (الجرجاني، ١٣٢١، صفحة ١٤٦١). والسر في ذلك ((أن في البيان بعد الإبهام الذي يحصل في النفس دغدغة ونبلا لا يكون إذا لم يتقدمها محرك)) (الزملكاني، ١٣٩٤، صفحة ٢٤٦١)، والحذف في الكلام يحقق غايات قد لا يحققها الذكر من حسن القول وجماله وألفة النّفس له، قال الجرجاني : ((فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجده حذفه هنا أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به)) (الجرجاني، ١٣٢١، صفحة ١٥٢١)وفي ذلك قال الرماني (ت٣٨٤هـ) : ((وإنما صار الكلام في مثل هذا أبلغ من الذكر ؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان)) (عبدالله، ١٩٧٦، صفحة ١٨٩١). غير أن هذا الكلام يصدق في مواطن مخصصة توجد فيها مرجحات الحذف على الذكر، نحو: القرينة المسوغة للحذف، والدليل الذي يعين المحذوف ومكانه، أما عند وجود دواع مقامية، أو سياقية توجب الحذف فإن الذكر في هذه الحال – إذا ذكر – أولى بالمقام وأبلغ وأدل على المعنى المقصود، وذكره أرجح من حذفه، ((لأنه من المعلوم أن للحذف أغراضه التي لا يغني الذكر غناءه فيها، وإن للذكر أغراضه التي لا يغني الحذف غناءه فيها، وإن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في مواطنه بليغ مطابق، والحذف في موضعه بليغ مطابق)) (موسى، صفحة ١٣٥١)، لمقتضى الحال التي عليها المخاطب، والمقام الذي سيق له الكلام، قال "الزملكاني" (ت٦٥١هـ) : ((عساك تقول: الحذف مخل بفائدة المحذوف وتغفل عما للإبهام والإيهام من التفخيم والإعظام، ورب صمت أفصح من الكلام)) (الزملكاني، ١٣٩٤، صفحة ٢٣٧٢).وقد أفاضت كتب النحو الحديث عن الذكر والحذف، غير أنها وقفت على جوانب الوجوب على أنها هي الأصل فيهما، ولمحوا إلى جوانب جواز العدول عن هذا الأصل بإشارات عابرة وإن كانت هي الأدعى بالرعاية؛ لأنها الميدان الذي تتبارى فيها المواهب، وتكمن فيها الدلالات العميقة، والمعاني الزائدة على أصل المعنى من التي يحتاج استنباطها إلى ذكاء ومهارة في التوجيه، وذوق مرهف، وعلى وجه الخصوص في تعبيرات القرآن الكريم على ما سنبينه في هذا البحث إن شاء الله تعالى.وإذا ما عدنا إلى أسلوب القرآن الكريم ووجدنا فيه حذفاً، فلسنا ننسب الحذف إلى مضمون النص القرآني، وإنما ننسبه إلى تراكيب اللغة، وذلك ((بأن اللغة تجعل للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة، ففي الجملة أركانها ومكملاتها، وفي عناصرها ما يفتقر إلى غيره، وما لا يستغني المعنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها، أو ما يقتضيه

المعنى، أو يقتضيه التركيب من مكملاتها وعناصرها الأخرى، ثم اتضح المعنى بدون ذكر هذه العناصر؛ لوجود الدليل على المحذوف عددنا ذلك حذفاً جيء به لطلب الخفة اختصاراً، أو اقتصاراً، أو تجنباً للحشو، أو لسبب آخر غير ذلك . وكل عنصر من عناصر الجملة صالح لأن يحذف إذا قام الدليل عليه)) (حسان، ١٩٩٣، صفحة ١٠٩١).فالحذف والإضمار أمران أقرهما أهل النحو والبلاغة ؛ لما فيهما من نكتة بلاغية تضفي على النص حالا تمنحه قوة في الدلالة، ولهذا نجد في كثير من تراكيب القرآن الكريم حذفاً، ولكننا لا نعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق، زيادة على ذلك جمعة المعاني الكثيرة في الكلام القليل . وعلى هذا قال "الزمخشري" : ((إنّ الحذف والاختصار هو نهج التنزيل)) (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، صفحة ٦٥٦١).**الفرق بين الحذف والإضمار**ولقد عني القدماء والمحدثين من النحاة والبلاغيين بظاهرة الحذف، لكن بعظهم خلط بين الحذف والاضمار ؛لذلك قال أبو حيان الاندلسي (وهو موجود في اصطلاح النحويين، أن يسمى الحذف اضمارًا) (حيان، ١٤٣١، صفحة ٨٦١)، فمن استعمال القدامى استعمل سيبويه الاضمار للتعبير عن الحذف، واستعمل كل من المبرد وابن مالك الحذف للتعبير عن الاضمار، ومن المحدثين من يرى أنه لافرق بينهما، ومنهم كتاب احياء النحو ابراهيم مصطفى، وكذلك ماورد في حاشية الشهاب ولكن في المقابل انتبه البعض الى ضرورة التفريق بينهما، إذ الاضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر والمستتر أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ؛بل يمكن أن يفهم من السياق وحده (المكارم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠١)، أما في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، ولا يستنتج إلا من السياق، نحو(بخير) خبر لمبتدأ محذوف، ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته، والتعبير بدون مراعاة السياق يحمل أن يسند لضمائر شتى، إفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا (المكارم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠٣١).فزعم: ((أنّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال، أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا : (الذي ضربت زيد) إنّ المفعول محذوف تقديره : ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، ولكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق)). (مضاء، ١٩٧٩، صفحة ٩٢١)وذكر "الزركشي" ((أن الإضمار عندهم يطلق على ما يبقى أثر له في اللفظ)) (الزركشي، ١٩٩٠، صفحة ٧٣). وجاء في حاشية "الشهابي" ((وعبر بالإضمار دون الحذف ؛ لأنهم فرقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر ؛ لأنه يشعر بوجود مقدر له، والحذف أعم منه، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء)). (الدين، ١٩٩٧، صفحة ١٧٩١)وجاء في الكليات : ((الحذف إسقاط الشيء لفظا ومعنى، والإضمار إسقاط الشيء لفظاً لا معنى))، وأبدأ إنما يليق الإضمار بما تقدم في الكلام حتى يعود إليه ولا يضمر شيء لم يجر ذكره (الكفوي، ١٤١٩، صفحة ٣٨٤١)الذي أريد قوله في هذا الجانب: إنني لم أجد تحوياً أو بلاغياً راعي هذا العرف أو التزمه، فيما يجريه من توجيه، أو تأويل نحوي، أو إعراب جملة، بل كثيراً ما يوضع الحذف موضع الإضمار، والقول نفسه ينطبق على الإضمار، وهذا ما وجدته من خلال قراءتي لبعض كتب الأقدمين من نحاة أو بلاغيين (علي ع.، ٢٠٠٩، صفحة ١٠١٢)، ومنهم الفراء فتارة يطلق علية الحذف واخرى بالإضمار وهو مدار بحثنا هنا وهذا "ابن جني" الذي نراه لا يفرق بين المصطلحين في استخدامه، إذ قال في قوله تعالى : ((بل مكر الليل والنهار))، ((أما مكر بالنصب فعلى الظرف، كقولك : زرتك خفوق النجم، وصياح الديك، وهو متعلق بفعل محذوف أي : صددتمونا في هذه الأوقات)) (الموصلي، صفحة ٢٤١٢)وقال في موضع آخر في قوله تعالى : ((وأخذ من مكان قريب))، ((وإن شئت رفعته بفعل مضمر يدل عليه قوله ((فلا فوت ...)) وإن شئت رفعته بالابتداء، وخبره محذوف، أي: وهناك أخذ لهم، إحاطة بهم، ودل على هذا الخبر ما دل على الفعل في القول الأول)) (الموصلي، صفحة ٢٤١١)، فتارة يستخدم (المحذوف)، وتارة أخرى يستخدم (المضمر) للفعل في وقت واحد.وهذا "أبو حيان" (ت٧٥٤هـ) يستخدم المصطلحين في آن واحد، إذ يقول في قوله تعالى : ((أن لو يشاء))، جواب قسم محذوف، أي : وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعاً، ويدل على إضمار هذا القسم وجود (أن) مع (لو)...)) (حيان، ١٤٣١، صفحة ٣٩٠١).وهذا لا يعني في الوقت نفسه أنني لا أتفق مع "ابن مضاء القرطبي" و"الزركشي" صاحب البرهان، كما ذهب أحد الباحثين المحدثين قائلاً : ((ولست اتفق مع "ابن مضاء" فيما نسبه إلى النحويين في هذه المسألة ؛ لأن الإضمار عندهم يطلق على ما يبقى أثر له في اللفظ، والحذف يطلق على ما لا يبقى أثر له في اللفظ))والأمر عندي فيه شيء من التفصيل ؛ لأن الفرق بين الحذف والإضمار موجود على ما بيناه ويدل على أنه لابد من الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق ؛ فإنه من أضمرت الشيء إذا أخفيته كما أن أكثر المضمر في العربية إن شئت جئت به، وإن شئت لم تأت به. أما الحذف فمن حذفت الشيء إذا قطعته، وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار الذي يعني ترك الشيء مع بقاء أثره، وهو إسقاط الشيء لفظاً لا معنى (علي ع.، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٢٢).وهذا ما وجدته عند الدكتور "فاضل السامرائي" الذي يستخدم

مصطلح الحذف مكان الإضمار، إذ يقول في (أن) الناصبة ((وكحذف "أن" الناصبة وبقاء عملها نحو : " أريد أدرس) (السامرئي، ٢٠٠٧، صفحة ٨٦١) ، و (أن) لا تحذف بل تضمر ؛ لأنها مما يبقى لها أثر في الجملة . أليس هذا من باب التيسير والتسهيل والتسامح الذي تستخدمه نحن أساتذة النحو العربي في محاضراتنا اليومية، إذ تقول : (يرفع بالضمة)، و(مجزوم بالسكون) . وهو لا يرفع بالضمة، ولا يجزم بالسكون بل هو مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومجزوم وعلامة جزمه السكون، نقول : (زيد في الدار)، ونعرب شبه الجملة في محل رفع خبر لزيد وهو ليس خبراً بل متعلق بالخبر الذي يقدره النحاة بكائن أو مستقر على الوجه الأصح.ولابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ) إلتفاتة جميلة في هذا الشأن، إذ يرى أنّ ((الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبر عنه بلفظ مضمر ولم يعبر عنه بمحذوف ؛ لأن المضمر هو المستتر، فهو مضمر في النية مخفى في الخلد، والإضمار هو الإخفاء فإن قيل : فهلا سموا ما حذفوه لفظاً وأرادوه نيه مضمراً، مثل العائد في قولك : (الذي رايتُ زيدٌ) وما الفرق بينهما وبين (زيدٌ قامَ) قيل: الضمير في (زيدٌ قامَ) لم ينطق به ثم حذف، ولكنه مضمر في الإرادة، ولا كذلك المحذوف للعلم به ؛ لأنه قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفاً، فلما كان قد لفظ به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً عبر عنه بالحذف . والحذف هو القطع من الشيء)) (الجوزية، ١٩٩٤، صفحة ٢١٥١).

المبحث الثاني التماسك التركيبي في معاني القرآن الحذف انموذجا

الحذف وسيلة تماسك تظهر على البنية السطحية ويكمن غرضها في البنية العميقة وهي اكثر الوسائل التماسك النصي شروعا، فيكثر فيها (الاعتداد بالمعنى العدمي على ما يسمونهzero morpheme فالبنيات السطحية للنص صغيرة ومكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادي (بوغراند، ١٩٩٨، صفحة ٣٤١)، ويظهر دور الحذف في تماسك النص على مستوى الجمل وليس على مستوى الجملة الواحدة (علي ن.، ٢٠٢٥، صفحة ٤٩١)، كما أنه يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل والترهل (خلوف، ٢٠٠٨، صفحة ٢٩٧١)، وقد أدرك السيوطي دور الحذف في التماسك النصي وقد أطلق عليه مصطلح الاحتباك ...هو أن يحذف من الاول ما أثبت نظيره في الثاني وما في الثاني ما أثبت نظيره في الثاني...وقد أخذ هذه التسمية من الحبك الذي معناه الشد) ومصطلح الاحتباك له اهمية عند دارسي التماسك ؛لانه يشير الى الخطوط الاولى لنظرية التماسك النصي في ترثنا العربي ومنه اشتق النصيون مصطلح(الحبك) للدلالة على الانسجام المعنوي للنص (محمد، ٢٠٢٤، صفحة ١٨٩٢).وحدوث التماسك من خلال الحذف يقوم على محاور أساسية، من عناصر التماسك مع احتفاظ كل وسيلة بوظيفتها :

اولا :التكرار:لقد تناول علماء العربية أسلوب(التكرار) في النص القرآني؛ وذلك من حيث(:تكرار اللفظ المفرد)، و(تكرار اللفظ المُركَّب.)،وأقدم إشارة إلى(التكرار) داخل النص القرآني، نجدها عند القراء(ت ٢٠٧ هـ)، في قوله ((:والكلمة قَدْ تكررها العرب على التغليظ والتخويف(.)) وذلك عند بيانه لفائدة التكرار في سورة التكاثر، في قوله تعالى:آ أُ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح[التكاثر: ٣،٤أمَّا أقدم من أفرد بابًا ل(التكرار) وفوائده في القرآن الكريم، فهو ابن قتيبة(ت ٢٧٦ هـ)، في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، في باب(تكرار الكلام والزيادة فيه)؛ جاء فيه ((:وأما تكرار الكلام من جنس واحد وبعضه يجزىء عن بعض، كتكراره في(آ أُ لخ لم لى لي [الكافرون:١] ، وفي سورة الرحمن بقوله:آ أُ ئم ئه بج بح بخ [الرحمن: ١٣] ، فقد أعلمتك أنّ القرآن نزل بلسان القوم، وعلى مذاهبهم .ومن مذاهبهم التكرار: إرادة (التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار :إرادة التخفيف والإيجاز)، ويتمثَّل بتكرار اللفظ المفرد أو مرادفه في الجمل التابعة للنص الواحد، ومنه قوله تعالى :آ أُ لي ما مم نر نز نم نن نى [.ني ىٰ ير يم يز ين يى يي ئج ئخ ئح أَ[البقرة :١٨٥ فالفراء يقول : (**«شَهْرُ رَمَضانَ» الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ وقرأ الْحَسَن نصبا على التكرير «وَأَنْ تَصُومُوا» شهر رمضان «خَيْرٌ لَكُمْ» والرفع أجود... وقد تكون نصبا من قوله «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ» «شَهْرُ رَمَضانَ» توقع الصيام عليه: أن تصوموا شهر رمضان.**) (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ١١٢١)، فمفردة(الشهر) قد تكررت في جملتين مختلفتين داخل هذه الآية الكريمة، فالجملة الأولى في قوله(:شَهْرُ رَمَضَانَ)...، والجملة الثانية في قوله(:فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ).والتكرار لهذه اللفظة يؤدي إلى نوع من التماسك بين هاتين الجملتين المنضويتين داخل هذه الآية الواحدة؛ فضلًا عن أنَّ تكرار لفظ(الشهر) يفيد التعظيم له.

ثانيا: الاحالة:ومنه، قوله تعالى:آ أُ هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ١٦ .] فالمحذوف في جملة صلة الموصول، في قوله(:الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى)، بحسب[– الليل :١٤ ما ذكر الفرَّاء، هو(:قصَّرَ عمَّا أُمِرَ به)؛ على تقدير(:الذي قصَّرَ عمَّا أُمِرَ به وتولَّى)؛ قال(التكذيب)هنا يراد به معنى : (التَّقصير)، واستدلَّ الفرَّاء على معنى(:التكذيب)؛ في هذه الآية، بما جاء في قوله تعالى:آ أُ ثز ثم ثن ثى[الواقعة :٢]؛ أي :ليس لوقعتها تقصير وأنَّها لا تُخْلَف؛ فهي واقعة لا محالة ومنه ما يعرف بضمير الشأن، أو القصة كما جاء في قوله تعالى: {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} (الحج: ٤٦)، قال الفرَّاء: «الهاء: هاء عماد، توفى (بها) ان يجوز مكانها (انه)، وكذلك هي قراءة عبد الله (فإنه لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، والقلبُ لا يكون إلّا في الصدر، وهو توكيد مَّما تزيده العرب على المعنى المعلوم) (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة

٢٢٨).التي يحيل فيها الضمير "ها" على المحتوى الدلالي المفهوم من الكلام بعدها، وهو أن العمى الحقيقي إنما هو عمى القلوب، وليس عمى الأبصار فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُور (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٢٢٨)، فالضمير في قوله: "فإنّها" ضمير القصّة أو الشأن. أي فإنّ الشأن والقصّة هي مضمون الجملة بعد الضمير، أي لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب، فإنّ الأبصار والأسماع طرق لحصول العلم بالمبصرات والمسموعات، والمدرِك لذلك هو الدماغ، فإذا لم يكن في الدماغ عقل كان المبصر كالأعمى والسامع كالأصمّ، فآفة ذلك كلّه هو اختلال العقل (التحرير والتنوير، صفحة ٢٨).ولعلّ من المفارقات الجديرة بالملاحظة أنه كلما ازدادت الإحالات في الجملة كما في الآية السابقة زاد اعتمادها على غيرها في فهمها، واضمحلّ استقلالها بنفسها، فتزايدت قوتها الربطيّة، والتعلقيّة، وقدراتها التماسكيَّة، وكل ذلك يدعم سمة النصية فيها (الحميد، ٢٠١٢، صفحة ٩١)، ويسمى علماء النص هذا النوع من الإحالة إحالة بعدية، وهي التي تشير فيها الأداة إلى شيء بعدها. والأكثر أن يشير الضمير إلى شيء متقدم، وقد يكون هذا المتقدم كلامًا كثيرًا أو نصًا كاملًا (العليم، ٢٠٠٧، صفحة ١٢)إن العنصر الإشاري يحكم عمل الضمائر ووجودها، والضمير عادة يفسره ظاهر يتقدم عليه، خاصة ضمائر الشخص، فلا يجوز الإضمار إلا بعد معرفة من السامع، والمضمر يشبه الحرف في أنه لا يستبد بنفسه، أو أنه يدل على معنى في غيره، وبذلك يعد المضمر جزءًا من المظهر (بحيري، ٢٠٠٥، صفحة ٩٧)، وأما ضمير الشأن، فله استخدام خاص، أنه كناية عن الجملة بعده، وتكون الجملة خبرًا له وتفسيرًا؛ ولذا يطلق عليه (ضمير الجملة)، وهناك من يقول: إنه يعود على السابق وفيه توكيد للمحال إليه، وعودته على الظاهر اللاحق تفسير وتوضيح (بحيري، ٢٠٠٥، صفحة ٩٧).أمَّا في تفسيره لقوله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وِإِنَّا لَصَادِقُونَ} (سورة الانعام: ١٤٦)فيقول: «و(ما) في موضع نصب بالفعل بالاستثناء، و(الحوايا) في موضع رفع، تردها على الظهور: إلا ما حملت ظهورهما أو حملت الحوايا، وهي المباعر وبنات اللبن. والنصب على أن تريد (أو شحوم الحوايا)، فتحذف الشحوم وتكتفى بالحوايا» (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٣٦٣)نجد الإحالة عند المتلقي هي إحالة نصيةَ قْبلِيَّة، ولكي يقف المخاطب على الاحالة في مقال تخاطبي معين عليه أن يأخذ في الاعتبار السياق الكامل الذي قيل فيه الكلام، وكذلك القرينة المناسبة، والقضية الاساسية التي ينبغي للمخاطب الانكباب عليها تتعلق بموضوع الخطاب (التداولي، صفحة ٧٤). فنلحظ أن الفرّاء قد اقترب من عمل التداوليين إذ وجه من خلال الإحالة إلى تحريم نوع معين من الأكل، «إلا ما اشتمل على الظهور والجنوب من السحقة أَوِ الْحَوايا أو اشتمل على الأمعاء أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ وهو شحم الإلية» (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، صفحة ٧٥).فالفرّاء اعتمد في تفسيره للنص على السياق حتى يبين التحريم، إذا قلنا إن ذلك معطوف على شحومهما أن تكون أو فيه للتفصيل فصل بها ما حرم عليهم من البقر والغنم. وقال ابن عطية: ((وقال بعض الناس أو الحوايا معطوف على الشحوم. قال: وعلى هذا يدخل الحوايا في التحريم وهذا قول لا يعضده اللفظ ولا المعنى، بل يدفعانه. ولم يبين دفع اللفظ والمعنى لهذا القول)) (عطية، ١٤٢٢هـ، صفحة ٦٧٩)، فالمقصود العطف على المباح لا على المحرم، أي: أو ما حملت الحوايا) (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٣٦٣)فعملية الخطاب تحاط عادة بجملة من الملابسات، والأحوال والظروف التي تتكاتف جميعًا في التأثير في دلالة الخطاب الحرفية. فاللغة عند التداوليين كائن منفتح على الأجواء التي تستعمل فيها، فيصبح مزيج القواعد اللغوية والمسانيد الخارج لغوية أداة التواصل، وتنهض التداولية كحاضن لدراسة أوجه العلاقة بين الاحالات ومرجعياتها؛ إذ لا تكتفي بدراسة «الجمل صوتيا وتركيبيًّا، بل تتعدى كل ذلك إلى المعنى التواصلي للنص» (مهيبل، ٢٠٠٥، صفحة ١٦٠).وفي قوله تعالى: {اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ} (سورة الاعراف: ٣)، يقول الفرّاء: «وإنما خاطب النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحده لأن ما أنذر بِهِ فقد أنذرت بِهِ أمته...، ثُمَّ جعل الفعل للجميع، وأنت قد تَقُولُ للرجل: ويحك أما تتقون الله، تذهب إليه وإلى أهل بيته أو عشيرته وقد يكون قوله: (اتبعوا) محكيا من قوله (لتنذر به)؛ لأن الإنذار قول، فكأنه قيل لَهُ: لتقول لَهم اتبعوا كما قَالَ الله تبارك وتعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ} (النساء: ١١)؛ لأن الوصية قول» (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٣٧١)، فالفرّاء قد أحال الضمير في (اتبعوا) إلى النبي محمدﷺ؛ وذلك يقوم على احتمالين:**الأول**: إنما خاطب النبي محمدﷺ وحده؛ لأن ما أنذر به فقد أنذرت به أمته، ثُمَّ جعل الفعل للجميع، وذلك لـ«أن صعوبة التحديد من خلال ضعف المتلقي المعرفي، أو الثقافي للموضوع الذي يتحدث فيه المتكلم، وربما كان لهذا السبب أثر كبير في وجود نظرية التلقي الأدبية حيث تترك مساحة كبيرة للمتلقي في عملية فهم النص، فثقافة المتلقي ومعرفته تندمج وتتشارك وتنصهر مع الدلالات الصادرة مع النص؛ ولهذا يحدث نوع من الانسجام، لو أن لدى المتلقي معرفة بالتصور الذي يوحيه النص، أو يشير إليه صراحة؛ ولهذا فإن البشر يفهمون ما يقال لهم على ضوء معرفتهم ومعتقداتهم عن العالم» (عفيفي، ٢٠١٩، صفحة ٣٥)، فإن معرفة الضمير واحالته إلى النبي محمدﷺ قد ساعد في ذلك قوله: «لأن ما أنذر به فقد أنذرت به أُمته» (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٣٧١)، فهذا أمر يعمُّ النبيﷺ وأمته. والظاهر أنه أمرٌ لجميع الناس من دونه.

الثاني:أن يكون قوله: (اتبعوا) محكيًّا من قوله (لتنذر به)؛ لأن الإنذار قول، فكأنه قيل لَهُ: (لتقول لَهم اتبعوا)، فقد أحال الضمير في (اتبعوا) الى النبي محمد ﷺ، لكن دليله هنا بتقدير فعل الأمر: (قل اتبعوا)؛ لأن الانذار قول (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٣٧١)، فهو خطاب غير مباشر من النبي محمد ﷺ إلى قومه، لغرض الانذار والتذكير، فهو وإن لم يكن مذكورًا صريحًا، فإن في الكلام دلالة عليه، وذلك قوله: (فَلاَ يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ)، ففي قوله: "لتنذر به"، الأمر بالإنذار، وفي الأمر بالإنذار، الأمرُ بالقول، لأن الإنذار قول. فكأن معنى الكلام: أنذر القومَ وقل لهم: اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم (الطبري، ١٣٨٨م، صفحة ٢٩٨)وقوله: غُفْرانَكَ رَبَّنا) مصدر وقع فِي موضع أمر فنصب. ومثله: الصلاة الصلاة. وجميع الاسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. فأمّا الاسماء فقولك: اللّه اللّه يا قوم ولو رفع على قولك: هُوَ اللّه، فيكون خبرا وفيه تأويل الأمر ومثله أن تقول: يا هؤلاء الليل فبادروا، أنت تريد: هذا الليل فبادروا..... ومن نصب الليل أعمل فيه فعلا مضمرا قبله. ولو قيل: غفرانك ربنا لجاز.) (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ١٨٨٣)فقد ذهب الفرّاء إلى وجوب حذف عامل المصدر إذا جاء مع مصدر في الكلام بدلا من ذلك العامل، بشرط أن يكون المصدر مفردًا ومنكرًا، والمفرد مثل : رعيًا وسيقًا، بخلاف المضاف مثل :غفرانك وضرب الرقاب، وهذا الذي قصده بقوله (غير مقيس على كثرته) حيث قال ابن مالك في شرح التسهيل : (المحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب، منه مضاف نحو : غفرانك، وضرب الرقاب، ومنه مفرد وهو اكثر من المضاف) (مالك، ١٩٩٠، صفحة ١١٦٤)وقد أشار إلى ذلك الشاطبي في شرحه لبيت ابن مالك إلى ان حذف المصدر هنا على قسمين: أحدهما: مالم يكثر، حتى يصير قياسا، بل هو موقوف على السماع، كالمصادر المثناة، نحو: حنانيك، ولبيك، وسعديك.والثاني: ما كثُر حتى صار قياسان ويدخل تحته ما كان في معنى الامر، وذلك الدعاء، نحو سقيًا، ورعيًا، وجدعًا، تقول سقيا لزيد، أي : سقاه الله سقيًا، ويقصد بها المفردة، قال الشاطبي : وكأن هذا النوع –الثاني– مختص بما كان متعديًا من الافعال، فإذا قلت : سيرًا، بمعنى :سر سيرًا أو معنى سرت سيرًا إذا اريد به الدعاء فلا يلزمُ إضمار الفعل بل، يجوز أن تظهر بخلاف : ضربًا زيدًا وسيقًا لزيدٍ وأشباههما، فإنك لا تقول اضرب ضربًا زيدًا ولا سقى الله زيدًا له، ولا ما أشبه ذلك ....اللهم إلا أن يكون ثمَ تكريرٌ، فإن الاضمار يلتزم حسب ما يذكره (عون، ٢٠١٢، صفحة ١٠٩١).

٢. وأيضًا معالجته لقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ} [سورة السجدة: ١٢]، يقول: «فلمّا لم يكن في (أَبْصَرْنَا) كلام يدلّ على القول أضمرت القول فأسقطت أن؛ لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن» (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٨١) نلحظ أن الفرّاء قد اقترب من عمل التداوليّين من حيث جانب الإضمار القولي، فقد توصل الفرّاء من خلال السياق إلى أن المضمر في الآية هو القول، فقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا} إنما يراد منه (قولنا ابْصرنا) وقد استدلّ على ذلك بقوله: «لأنَّ ما بعد القول حكاية لا تحدث معها أن» (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٨١)، فقوله: (فلمّا لم يكن في (ابْصَرْنا) كلّام يدل على القول اضمرت القول) هو الذي أوصله إلى سياق القول المضمر، فالفرّاء قد اقترب من خلال تفسيره للنصّ من عمل التداوليّين، فيقوم الخطاب بوظيفته التواصلية من خلال عملية الإفهام، وفي إطار المضمرات الخطابية، فـ«المستمع يحتاج إلى أن يعرف أن الكلّام ينطوي على معنى مضمر مخصوص، وأن يهتدي إلى طريق يوصله إلى معرفة ما أضمر وإلى التمكنّ من إظهاره، ولولا الشاهد المقترن بالمضمر، لصار الكلّام عنده موصوفًا بالخفاء والإبهام، إن لم يكن منجرًّا إلى اللُّغزِ والتّعْمية» (الرحمن، ١٩٩٨، صفحة ١٥١).فنلاحظ أن الفرّاء قد بينّ أهمية قصد المتكلّم وإدراك المتلقي وقد اقترب بهذا من عمل التداوليّين في أن المتلقيّ يقوم بمجموعة من العمليات الذهنية الناتجة عن الإضمار لسدّ الفجوات التي تقع على مستوى البنيات التركيبية للخطاب؛ اعتمادًا على معرفته بالأعراف التركيبية؛ ذلك أن «فهم الخطاب يعدّ بالأساس عملية سحب للمعلومات من الذاكرة وربطها مع الخطاب المواجه» (الزليطي م.، ٢٠١٤، صفحة ٢٣٦)، فإن متكلّمي اللغة يفترضون أن وظيفة المخاطب– باعتماده على القرينة المتبادرة، وعلى أصول التخاطب– لا تقتصر على حمل الكلّام على غير ظاهره إن دعا الأمر إلى ذلك، بل يشمل أيضا توسيع الخطاب؛ ليصبح أكثر مناسبة للمقام التخاطبيّ. ويعتقد أن المخاطب– في تعامله مع اقتضاء النصّ يفترض أن المتكلّم قد حذف بعض أجزاء الكلّام اعتمادًا على قدرة المتكلّم على إدراكها بمعونة القرينة» (علي م.، ٢٠٠٦، صفحة ٢١٨)، وهو ما توصّل إليه الفرّاء في تفسيره للنصّ الكريم.

٣. ويتجلّى وجه (التعجب والتوبيخ) بوصفه غرضًا إنجازيًّا للفعل الكلامي غير المباشر في تفسير قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [سورة البقرة: ٢٨] قال الفرّاء: وقوله: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا) على وجه التعجُّب والتوبيْخ، لا على الاستفهام المحض، أي: وَيْحَكُمْ كيفَ تكفرون! وهو كقوله: (فأين تذهبون)، وقوله: (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتًا) المعنى– والله أعلم– وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لحم يخبز مثله في الكلام، وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: وقد كثر مالك، لأنهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلّا بإضمار(قد) أو بإظهارها (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٢٣)فقد فسر الآلوسي قوله تعالى: (كيف تكفرون

بالله) بأنّه التفات إلى خطاب أولئك بعد أن عدد قبائحهم المستدعية لمزيد سخطه تعالى عليهم، والإنكار إذا وجّه إلى المخاطب كان أبلغ من توجيهه إلى الغائب وأردع له؛ لجواز أنْ لا يصله، و(كيف) اسم ما ظرف، وهي هنا للاستخبار منضمًّا اليه الإنكار، والتعجيب لكفرهم بإنكار الحال الذي له فيريد اختصاص بها، وهي العلم بالصانع والجهل به، وهو يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان، وهو صارف قويّ عن الكفر، وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجيب وتوبيخ، وفيه إيذان بأن كفرهم عن عناد، وأبلغ في الذم (الآلوسي، ١٩٩٤، صفحة ٢١٤)فالخطاب في قوله: (تكفرون) متعين رجوعه إلى (الناس) وهم المشركون؛ لأن اليهود لم يكفروا بالله، ولا أنكروا الإحياء الثاني، والاستفهام هنا مستعمل في التعجيب والإنكار بقرينة قوله: (وكنتم أمواتًا)، أي إنَّ كفركم مع تلك الحالة شأنه، وأنْ يكون منتفيًا لا تركن إليه النفس الرشيدة لوجود ما يعرف عنه وهو الأحوال المذكورة بعد، فكان من شأنه أنْ ينكر فالإنكار متولد من معنى الاستفهام، ولذلك فاستعماله فيهما من إرادة لازم اللفظ، وكأن المنكر أنْ يقطع معذرة المخاطب فَيُظهر له أنه يتطلب منه الجواب بما يظهر السبب فيبطل الانكار والعجب حتى إذا لم يبدُ ذلك كان حقيقيًا باللوم والوعيد (عطية، ١٤٢٢هـ، الصفحات ٣٧٣-٣٧٤)، قال الزركشي (ت ٧٩٢هـ): «قال الراغب في تفسيره: (كَيْفَ) هنا استخبار لا استفهام، والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيهًا للمخاطب وتوبيخًا، ولا يقتضي عدم المستخبر والاستفهام بخلاف ذلك، وقال في المفردات كلّ: ما أخبر الله بلفظ كيف عن نفسه فهو إخبار عن طريق التنبيه للمخاطب أو للتوبيخ» (الزركشي، ١٩٥٧، صفحة ٣٣٠)وقبلًا استوحَى الزمخشري وجه الإنكار بوصفه غرضًا إنجازيًا تداوليًّا من الفعل الكلامي غير المباشر المؤدّى بـ(الاستفهام) في قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا} في ضوء أسلوب (المناظرة المتخيّلة) الذي عرف به، قال: «فما تقول في (كيف) حيثُ كان انكارًا للحال التي يقع عليها كفرهم؟ قلت: حال الشيء تابعًة لذاته، فاذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال؛ كان إنكار حال الكفار؛ لأنها تبيح ذات الكفر ورديفها إنكارًا لذات الكفر، وثباتها على طريق الكناية، وذلك أقوى لإنكار الكفر وأبلغ» (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، الصفحات ١٢١-١٢٢)إنَّ الفعل الكلامي غير المباشر في هذه الآيّة يشمل معنيين، هما: التوبيخ، والتعجب معًا، وأما التوبيخ، فإن الكفر ينبئ عن التماهي في الغفلة أو الجهل، وأما التعجب، فإن هذه الحال تأبى أن يكون للعاقل عمل بالصانع، وعلمه به يأبى أنْ يكفر فالقوة الإنجازية للفعل مدعمة بجملة من المؤثرات اللغوية منها: أنَّ صيغة الاستفهام فيها من المبالغة ما ليس في (أتكفرون)؛ لأن الإنكار الذي هو نفي قد توجه للحال التي لا تنفك، كما استعمل صيغة المضارع (تكفرون)؛ لئلا يكون في الكلام توبيخ لمَنْ وقع منه الكفر ممن آمن كأكثر الصحابة، واستقبح صدور الكفر من الشاكرين لتلكم النعم توبيخًا للكافرين، وتقريرًا للمؤمنين (مدور، ٢٠١٤، الصفحات ٨٣-٨٤)، فالمعنى الحرفي في الجملتين هو الاستفهام بدلالة حرف الاستفهام (الهمزة) واسم الاستفهام (كيف) المصرح بهما، أما المعنى غير المباشر في الجملة الأولى فهو إنكار، والثانية تعجب (الزاملي، ٢٠١٣، صفحة ٥٣).لا جَرَم أنْ جعل التعجب معنًى أو سياقًا انتاجيًّا لـ(الاستفهام)، جاء في ضوء تحليل تركيب الاستفهام بلحاظ مراحل ترشّحت من سياق النص القرآني، وهذا ما فطن إليه السكاكي (ت٦٣٩هـ)، وهي:

أ. حال الكفار حين صدور الكفر منهم لا يخرج أمرهم عن حالتين: أما حال علم بشأن الله (عز وجل)، وأما حال جهل بذلك الشأن.

ب.كيف: للسؤال عن الحال. فكأنه قال: أَفي حال العلم تكفرون، أم في حال الجهل بشأن الله؟

ج. قيد السؤال بحال معلومة لديهم: كنتم أَمواتًا فأحياكم ثم يميتكم...

د. كيف تكفرون؟، والحال حال علم بهذه القصة المعلومة.

هـ. صار الكفر أبعد شيء عن العاقل، فصار وجوده منه مظنة التعجب؛ إذ الحالة تأبى أنْ لا يكون للعاقل علْمٌ بأنَّ له صانعًا قادرًا عالمًا حيًّا سميعًا، فصدور الفعل عن القادر مع الصادق القوي فظنه تعجب، وتعجيب وإنكار وتوبيخ، فصحَّ أنْ يكون قوله تعالى: (كيف تكفرون)، تعجبًا وتعجيبًا وإنكارًا وتوبيخًا.وقد تميز الأصوليّون بتحقق النظر في اختلاف لفظ الاستفهام في القرآن عنه في كلام البشر. وهو مبدأ توسع في تحليلهم على وجه الخصوص؛ ذلك لأنَّ منزعهم العقدي منعهم من اعتبار أن يصدر عن الله تعالى في خطابه المباشر استفهام حقيقي بمعنى طلب خبر ما ليس عنده، ذلك أنَّ الخالق تعالى حوى العلوم كلها؛ اذ خلقها، لذلك عَدُّوا أن: ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن فان ما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الاثبات، أو النفي حاصل، فيستفهم عن نفسه تخبره به، إذا قد وضعه الله (جلَّ جلاله) عندها وذلك أن «الربّ تعالى لا يفهم خلقه عن شيء، وإنما يستفهمهم ليقررهم ويذكرهم أنهم قد علموا حقّ ذلك الشيء، فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن، وهو في كلام البشر مختلف» (ميلاد، ٢٠٠١، صفحة ٤٢٦).فتشكل الأغراض والمعاني الفرعية المرتبطة بالمقام قوة انجازية غير أصول في ترك الاصطلاح باشتقاقها للمكون السياقي، فإنَّ خروج الاستفهام قد أعطى قوىً إنجازية أدَّت إلى إيصال المعنى بطريقة مختلفة (المتوكل، ٢٠١٠،

صفحة ٦٦).ويبدو في ظل النص القرآني أنَّ الاستفهام له دلالة واضحة على التعجب الظاهر في ضوء الوحدات الدلالية في النصّ، فالسياق دلَّ على مفهوم التعجب، فدلالة الاستفهام هنا أن حالة الاستقياء أنهم ما اعتبروا بحالٍ من الأحوال.

٤. قراءَة الجمهور (فَلْيَفْرَحُوا) بلام الأمر وياء الغائب، وجاء في حرف أُبيّ بنكعب، وابن مسعود (فافرحوا) بالأمر (الجزري، ١٤١٨، صفحة ٢٨٥٣). (فافرحوا) وهو البناء الَّذِي خُلِق للأمر إِذَا واجهتَ بِهِ أو لَمْ تواجه إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا عَلَى الفعل الَّذِي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف (الفرّاء، ١٩٨٠، صفحة ٤٦٩٤)

المصادر والمراجع:

- ابن قيم الجوزية, بدائع الفوائد , تح: علي بن محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي – جدة، ١٩٩٤م.
- أحمد عبد الستار الجواري, نحو القران, مكتبة اللغة العربية – بغداد، ط١, ٢٠٠٦م.
- خالد ميلاد, الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – دراسة نحوية تداولية ، ،المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس، ط١، ٢٠٠١م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي, دار غريب, القاهرة, ط١, ٢٠٠٦م.
- ابن الزملكاني, البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن – الموسوعة القرآنية، تح: خديجة عبد الرزاق الحديثي, ديوان الأوقاف، مطبعة العاني, ١٩٧٤هـ ١٣٩٤هـ.
- ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١, ١٤٢٢ هـ.
- ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، شرح التسهيل ، تح: د. عبد الرحمن السيد– د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١, ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- ابن مَضَاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ), الرّد عَلى النّحاة , تح: محمد إبراهيم البنا , دار الاعتصام, ط١, ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- ابن يعيش، شرح المفصل تح: إيميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية– بيروت, لبنان, ط١, ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
- أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ), الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين , المكتبة العصرية ط١, ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ), اللباب في علل البناء والإعراب, تح: د. عبد الإله النبهان , دار الفكر – دمشق, ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ), النكت في إعجاز القرآن مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن, تح: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام, دار المعارف بمصر, ط٣، ١٩٧٦م.
- أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري, النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضبَّاع, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠٩م.
- أبو العباس المبرد (ت٢٥٨هـ), المقتضب, تح: محمد عبد الخالق عضيمة, القاهرة, ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ), المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح تح: علي النجدي ناصيف– عبد الحليم النجار– عبد الفتّاح إسماعيل شلبي, القاهرة, ط١, ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.
- أبو الفتح عثمان بن جني, الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤, ١٣٨٥ هـ.
- أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ), روح المعاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ), الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, دار الكتاب العربي– بيروت, ط٣, ١٤٠٧ هـ .
- أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ), الكتاب, تح: عبد السلام هارون, الخانجي, مصر, ط ٣, ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- أبو بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ), مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – ، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، ١٤٣١ – ٢٠١٠م.

❖ – أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تح: د مهدي المخزومي١٩٨٠م.

❖ – أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ), البرهان في علوم القرآن، تح:, ط١، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

❖ – أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ), العمدة في محاسن الشعر وآدابه , تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الجبل, ط٥، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١ م.

❖ – أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي, عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب)، الطبعة الخديوية ١٢٨٣ – تصوير دار صادر – بيروت.

❖ – أحمد متوكل ، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٠م.

❖ – أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي(ت ١٠٩٤هـ), الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, تح: عدنان درويش– محمد المصري, مؤسسة الرسالة – بيروت .

❖ – بن عيسى باطاهر، البلاغة العربية مقدمات وتطبيقات، إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه, ط٢, ٢٠٠٨م.

❖ – بوترعة عبدالحميد, الإحالة النصية وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني : دراسة تطبيقية على بعض الشواهد القرآنية، ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، العدد١٢، ٢٠١٢م.

❖ – تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط١, ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

❖ – ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة, دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة.

❖ – عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ), الأشباه والنظائر , دار الكتب العلمية, ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠.

❖ – عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، دلائل الاعجاز , تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي – مطبعة المدني، ط٢, ٢٠٠٧م.

❖ – علي كمال أبو عون, آراء الفراء النحوية والصرفية عند شرح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري دراسة وصفية تحليلية, , رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية فلسطين, ٢٠١٢م.

❖ – عمر مهيبل، فلسفة التواصل، الدار العربية للعلوم ناشرون ،٢٠٠٥م.

❖ – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون – الأردن، ط٢, ١٤٢٧ – ٢٠٠٧م.

❖ – مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات – حامد عبد القادر –محمد النجار), المعجم الوسيط، ، الناشر: دار الدعوة.

❖ – محمد لطفي الزليطي، من تحليل الخطاب الى التحليل النقدي للخطاب، مجلة الخطاب جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٤م.

❖ – محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني, دار التضامن– ، ط٢, ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.

❖ – محمد محمد يونس علي, علم التخاطب الإسلامي – دراسة لسانية لمناهج علماء الاصول في فهم النص، دار المدار الاسلامي، طرابلس،٢٠٠٦م.

❖ – محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر, مؤسسة الرسالة, ط١, ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠مم.

❖ – مصطفى أحمد عبد العليم, العلاقات النصية في القران الكريم دراسة نحوية لجهود المفسرين، ،القاهرة ،المجلد٢٥،العدد١، ٢٠٠٧

❖ – مصطفى شاهر خلوف, أسلوب الحذف في القران الكريم واثره في المعاني والإعجاز, بلد النشر, عمان. دار النشر, دار الفكر, ٢٠٠٨.

البحوث المنشورة

❖ – عماد مجيد علي, الحذف والاضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، ، بحث; مجلة جامعة كركوك، العراق، كركوك، المجلد ٤، العدد٢, ٢٠٠٩م.

❖ – لطيف حاتم الزاملي، الكلام عملا، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد١٦،العدد١، ٢٠١٣م

❖ – محمد مدور, الأفعال الكلامية في القرآن الكريم سورة البقرة – اطروحة دكتوراه, جامعة الحاج لخضر, ٢٠١٤م .

❖ – نسرين بلال علي، أثر الحذف في تماسك النص (سورة مريم أنموذجًا)، كلية الآداب– جامعة اليرموك , المملكة الأردنية الهاشمية، سياقات اللغة والدراسات البينية، جامعة الفيوم، مجلد ١٠، العدد١، ٢٠٢٥م.